

المفعول معه

(ص) : هو التآلي واو المصاحبة ، والأصح أنه مقيسٌ ، فقيل : لا يختص .
والجمهور بما صلح فيه العطف ، ولو مجازاً . والميرد والسيراني بما كان الثاني مؤثراً
للأول ، وهو سببه^(١) . والخضراوي بما في معنى ما سمع .

(ش) : المفعول معه هو التآلي واو المصاحبة^(٢) .

فخرج غير التآلي واواً مما قد يطلق عليه في اللغة مفعولاً معه ، كالمجرور بـ «مع»
وبياء^(٣) المصاحبة : كجلست مع زيد ، وبعثك الفرس بلجامة .

والتآلي واو العطف ، فإن المصاحبة فيه مفهومة من العامل السابق لا من الواو ،
وهنا لا تفهم^(٤) إلا من الواو .

وفي كون هذا الباب مقيساً خلافٌ ، فبعض التحوين يقتصر في مسائله على
السماع ، ونسبه جماعة إلى الأكثرين .

قال ابن عصفور ، ومعناه : أنهم لا يميزونه إلا حيث لا يراد بالواو معنى

(١) ط : «شبه» تحريف . صوابه في أ ، ب . وفي ب : «وهو سبب» بدون الضمير .

(٢) وهي التي بمعنى «مع» وتكون للتنصيص على مصاحبة ما بعدها لمعمول العامل السابق أي مقارنته
له في الزمان : سواء اشتركا في الحكم مثل :

جئت وزيداً أولاً مثل : استوى الماء والخشب وبذلك فارقت واو العطف ، فإنها تقتضي المشاركة
في الحكم ، ولا تقتضي المقارنة في الزمان .

انظر (حاشية الصبان ٢ : ١٣٤) .

(٣) ط : «وبياء» تحريف . (٤) ط : «لا تفهم» بفامين ، تحريف .

العطف المحض ، لأن السَّماع إنما ورد به هناك .

والصَّحیح استعمال القياس فيه ثم اختلف ، فقومٌ يقيسونه في كلِّ شيء حتى حيث يراد بالواو معنى العطف المتَّحَصُّ نحو : قام زيدٌ وعمراً ، ^(١) وحيث لا يتصوّر معنى العطف أصلاً نحو : قعدت ، أو ضحكت ، أو انتظرتك وطلوع الشمس ، وعليه ابن مالك .

والجمهور . كما قال أبو حيان : خصّوه بما صلح فيه معنى العطف ، ومعنى المفعول به ، فلا يجوز حيث لا يتصوّر معنى العطف ، لقيام الأدلّة ، على أن واو «مع» عطف في الأصل ، ولا حيث تمحّص معنى العطف . لأن دخول معنى المفعول به هو الذي سوّغ خروجه بما يقتضيه العطف من المشاكلة التي تؤثّرُها العرب على غيرها إلى التّصّب .

وسواء صلح فيه العطف حقيقة نحو : جاء البرد والطيّالة ، لأن المجيء يصحّ منهما ، أو مجازاً نحو : سار زيد والنيل ، إذ يصحّ ^(٢) عطفُهُ على المجاز من جهة أنه لا يفارق زيداً في حال سيره ، كما لا يفارقه من سائره .

وقال المبرّد والسيّراfi : يقاس فيما كان الثاني مؤثراً للأول ، وكان الأول سبباً له ^(٣) نحو : جاء البرد والطيّالة ، فالبرد ^(٤) سبب لاستعمال الطيّالة ، وجئت وزيداً ، أي كنت السبب في مجيئه .

وقال ابن هشام الخضرأويّ : الاتفاق على أن هذا مطرّدٌ في لفظ الاستواء ، والمجيء والصنع ، وفي كل لفظة سمعت .

وينبغي عندي أن يُقاس على ما سُمعَ ما في معناه ، وإن لم يكن من لفظه فيقاس

(١) أ : «قام زيد وعمرو» برفع عمرو ، تحريف .

(٢) أ : «يقبح عطفه» ، تحريف .

وفي ب : «إذ يصح عطفه في المجاز» بوضع في «مكان» : «على» .

(٣) من قوله : «له نحو» إلى قوله : «في مجيئه» سقط من أ .

(٤) ب : «فالبرد» ، تحريف .

« وصل » على « جاء » و « وآفق » على « استوى » ، و « فَعَلْتُ » على « صنعت » ، وكذا ما في معناه ، وما ليس من ألفاظها . ومعانيها لا ينبغي أن يجوز . انتهى .

[ناصب المفعول معه]

(ص) : وناصبه ما سَبَقَهُ من فِعْلٍ ، أو شِبْهِهِ ، وقيل : الواو ، وقال الزجاج : مضمّر بعدها ، والكوفية الخلاف . والأخفش انتصب انتصاب الظرف . والأصح : ينصبه المتعدي . و « كان » ، لا معنوي كإشارة .

(ش) في ناصب المفعول معه أقوال :

أحدها : وهو الأصح : أنه ما تقدّمهُ من فِعْلٍ أو شِبْهِهِ نحو : جاء البردُ والطَّيَالِسَةُ [٢٢٠] واستوى الماءُ والخَشْبَةُ . وأعجبنى استواءُ الماءِ والخَشْبَةِ ^(١) ، والناقة متروكةٌ وفَصِّلَها ، ولست زائلاً وزيداً حتى نعل ^(٢) .

وسواء في الفعل المتعدي أو اللازم عند الأكثرين ، نحو : لو ^(٣) خليت والأسد لأكلك . ونحو : لو تركت الناقةَ وفَصِّلَها لرضعها .

وقال قوم : لا يكون إلاّ مع غير المتعدي . لثلا يلتبس بالمفعول به ، فلا يقال : ضربتك وزيداً على أنه مفعولٌ مَعَهُ .

وهل يكون مع كان الناقصة ؟ خلاف : قال قوم : لا ، لأنه ليس فيها معنى حَدَّثَ ، تعدّى ^(٤) بالواو . والجمهور : نعم : لأنّ الصّحیح أنها مشتقة ^(٥) ، وأنها تدلّ على معنى سوى الزمان ، وقد قال الشاعر :

(١) « وأعجبنى استواء الماء والخشبة » سقطت هذه العبارة من أ .

(٢) في النسخ الثلاث « فعل » بالفاء ولعل الصواب : « نعل » بالنون من علّ يَعْلِلُ : إذا شرب .

(٣) « لو » سقطت من أ .

(٤) أ : « معنى الحدث معدى بالواو » .

ب : « معنى حديث يعدى » تحريف .

(٥) ط : « مشتقة » تحريف .

- ٨٧٣ - • يكون وإيّاها بها مثلاً بَعْدِي ^(١) .

وقال :

- ٨٧٤ - • فكونوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ ^(٢) .

ومذهب سيبويه : أنه لا ينصبه العامل المعنويّ كحرف التشبيه ، واسم الإشارة ، والظرف ، والجار والمجرور .

وأجازه أبو عليّ وغيره نحو هذا لك وأباه ^(٣) ، وعليه :

- ٨٧٥ - • هذا رِدَائِي مَطْوِيًّا وَسِرْبَالًا ^(٤) .

القول الثاني : أن ناصبه الواو ، وعليه الجُرْجَانِي ، لاختصاصها لما دخلت عليه من الاسم ، فعملت فيه .

وَرَدَّ بأنه لو كان كذلك لاتصل الضمير معها ، كما يتصل يانّ وأخوانها ، وبأنه لا نظير لها إذ لا يعمل الحرف نصباً إلاّ وهو مُشَبَّهٌ بالفعل ^(٥) .

الثالث ؛ أن ناصبه فعل مضمرٌ بعد الواو ، وعليه الزّجّاج ، قال : فإذا قلت : ما

(١) سبق ذكره رقم ١٦٢ .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :

• مَكَانَ الْكُلَيْتَيْنِ مِنَ الطُّحَالِ .

سيبويه ١ : ١٥٠ ، والأشموني ٢ : ١٣٩ ، وأوضح المسالك رقم ٢٥٧ .

(٣) في النسخ الثلاث : « وإياه » بالياء والأوضح أن تكون : « وأباه » بالباء . وهذا تفسير لعبارة سيبويه المشهورة : « وأما نحو هذا لك وأباك فقيح » . انظر شرح شذور الذهب ٢٤٣ .

(٤) من الشواهد التي أغفلها صاحب الدرر . وصدده :

• لَا تَحْبَسِيَنَّكَ أَثْرَابِي فَقَدْ جُمِعَتْ .

من شواهد الأشموني ٢ : ١٣٦ .

(٥) أ ، ب : « يشبه الفعل » .

صنعت وأباك ، فالتقدير : ولا بست أباك^(١) ، وإنما لم يعمل فيه الفعل^(٢) السابق لفصل الواو ، وعورض بالمعطف ، فإن فصل الواو فيه لم يمنع من تسلط العامل ، وبأن فيما ذكره إحالة للباب ، إذ يصير منصوباً على أنه : مفعول به ، لا مفعول معه .

الرابع : أن نصبه بالخلاف ، ونسبه ابن مالك للكوفيين ، وردّ بأن الخلاف معنى من المعاني ، ولم يثبت النصب بالمعاني المجردة من الألفاظ ، وبأنه لو كان الخلاف ناصباً لقليل : ما قام زيد لكن عمراً ، ويقوم زيد لا عمراً ، ولم يقله أحد من العرب .

قال أبو حيان : وهذا القول لبعض الكوفيين . وأكثرهم والأخفش على أن الواو مهيئة لما بعدها أن ينتصب انتصاب الظرف ، لأن أصل جاء البرد والطبالة : مع الطبالة ، فلما حذفت مع ، وكانت منتصبية على الظرف ، ثم أقيمت الواو مقامها انتصب ما بعدها على انتصاب « مع » التي وقعت الواو موقعها ، إذ لا يصح انتصاب الحروف ، كما يرتفع ما بعد إلا^(٣) الواقعة موقع « غير » بارتفاع « غير » نحو « لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا »^(٤) والأصل : غير الله .

[منع تقدّمه على عامله]

(ص) : ولا يتقدّم على عامله ، ولا مصاحبه خلافاً لابن جني ، ولا يفصل بين الواو وظرف ، ولا يكون جملةً خلافاً^(٥) لصدر الأفاضل .
(ش) : المفعول معه لا يتقدّم على عامله باتفاق . لأن أصل واوه للمعطف ، والمعطوف لا يتقدّم على عامل المعطوف عليه إجماعاً ، ولا يتقدّم على مصاحبه أيضاً ، لما ذكر . وأجازه ابن جني ، فيقال : استوى والخشبة الماء ، لوروده في المعطف قال :

(١) في النسخ الثلاث : « وإياك » بالياء والأوضح أن تكون « وأباك » بالياء . في المثالين .

(٢) « الفعل » سقطت من أ . (٣) « إلا » سقطت من أ ، ب .

(٤) الأنياء ٢٢ . (٥) « خلافاً » سقطت من أ .

٨٧٦ - . عَلَيْنِكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَام ^(١) .

وسمعه هنا قال :

٨٧٧ - . جَمَعْتَ وَفُحْشًا غَيْبَةً وَنَمِيمَةً ^(٢) .

ولأن باب المفعولية في التقديم أوسع مجالاً من باب التابعة ، وإنما المانع هنا من التقديم الحمل على ذلك ، فإذا جاء ^(٣) في الأصل بِقِلَّةٍ أو اضطرار جاز هنا بكثرة وسعة .

ولا يجوز الفصل بين الواو والمفعول معه بظرف ولا بغيره ، فلا يقال : قام زيد واليوم عمراً ، وإن جاز الفصل بالظرف بين الواو والعاطفة ومعطوفها ، لأن الواو هنا نزلت منزلة الجارة مع المجرور : فمنعوا الفصل بينهما .

وزعم صدر الأفاضل : أن المفعول معه يكون جملةً ، وخرج عليه قولهم ، جاء زيد ، والشمس طالعةً ، وفرّ ^(٤) مِنْ جَعَلِهَا حَالاً ، لأنها لا تنحلُّ إلى مفرد بيّن هيئة هيئة فاعل ولا مفعول : ولا هي مؤكدة . وأجيب بأنها مؤولة بالحال السَّبَبِيَّة ، أي جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه ، وقيل : تؤول بمنكّر أو نحوه .

[أقسام المفعول معه]

(ص) : ويجب العطف بعد مفرد خلافاً للصيغري ^(٥) وثالثها : يجوز إن أول

(١) من قصيدة للأحوص . وقد سبق ذكره رقم ٦٦٦ .

(٢) لي زيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي . وتماه :

. خِصَالاً ثَلَاثاً لَسْتُ عَنْهَا بِمُرْعَوِي .

الخزاعة ١ : ٤٩٥ ؛ والأشموني ٢ : ١٣٧ . وروايته «ثلاث خِصَال» وكذلك رواية الخزاعة .

(٣) «جاء» سقطت من أ .

(٤) «فرّ» سقطت من أ . وفي ب : «وفي» «بالياء» مكان : «الراء» تحريف . صوابه في ط .

(٥) أ : «الصيغري» تحريف .

بجملة والنصب بعد ضمير متصل لم يؤكد ، وهو في نحو : مالك وزيداً بـ « كان » مضمرة قبل الجار . أو بمصدر « لابس » بعد الواو .

وقال السيرافي بـ « لابس » ^(١) ، فإن كان منفصلاً أو ظاهراً رجح العطف ، وأوجبته بعضهم . وقد ينصب بعد « ما » ، و « كيف » بمقدّر ، وهو « كان » ناقصة . وقيل : تامة .

وقدّر سيبويه مع « ما » : « كنت » ، و « كيف » : تكون ، فقال ابن ولّاد : متعين وفرق . والسيرافي : لا .

ورجح النصب إن خيف [٢٢١] فوات المعية ، فإن لم يصلح الفعل لها ^(٢) جاز لإضمار صالح ، فإن لم تحسن « مع » وجب . وقيل : تضمن معنى : يتسلط به . ويستويان في مضمّر أكد نحو : رأسه والحائط من كل متعاطفين بإضمار الفعل .

(ش) : مسائل هذا الباب بالنسبة إلى العطف والمفعول معه خمسة أقسام :

الأول : ما يجب فيه العطف ، ولا يجوز النصب على المفعول معه وذلك شيان : أحدهما : ألاّ يتقدّم الواو إلاّ مفرد ^(٣) نحو : أنت ورأيك ، وكلّ رجل وضعته ، والرجال وأعضاءها ، والنساء وأعجازها ، هذا قول الجمهور .

وجوز الصيمريّ فيه النصب بلا تأويل .

وجوز بعضهم فيه النصب على تأويل ما قبل الواو أنه جملة حذف ثاني جزأها ، والتقدير : كلّ رجل كأنّ وضعته .

والثاني : أن يتقدّم الواو جملة غير متضمنة معنى فعل نحو قولك : أنت أعلم ومالك . والمعنى : بمالك ، وهو عطف على « أنت » ، ونسبة العلم إليه مجاز .

الثاني : ما يجب فيه النصب ، ولا يجوز فيه العطف ، وذلك ^(٤) أن تتقدم الواو

(١) أ : « بلائس » تحريف .

(٢) « لها » سقطت من ط .

(٣) المراد ألاّ تتقدم الواو جملة .

(٤) « العطف وذلك » سقط من أ .

جملة اسمية أو فعلية متضمنة معنى الفعل ، وقبل الواو ضمير متصل مجرور ، أو مرفوع لم يؤكد بمنفصل نحو : مالك وزيداً ، وما شأنك وزيداً^(١) ، وما صنعت وإيّاك ، فيتعين النصب هنا على المفعول معه. ولا يجوز العطف لامتناعه إلا في الضرورة .

والنصب في الاسمية « بكان مُضمرة » قبل الجار^(٢) ، وهو اللام ، وشأن^(٣) . أي : ما كان شأنك وزيداً . أو بمصدر لابس منوياً بعد الواو ، أي : ما شأنك وملابسة زيداً ، أو ملابستك^(٤) زيداً . كذا نصّ عليه سيبويه .

قال أبو حيان نقلاً عن شيخه ابن الضائع : وهكذا تقدير معنى الإعراب ، لأنه عند سيبويه مفعول معه وتقدير الملابس يجعله مفعولاً به لا مفعولاً معه .

وقال السيرافي وابن خَرُوف : المقدّر فعل : وهو « لابس » ، لأن المصدر لا يعمل مقدرًا .

الثالث : ما يختار فيه العطف مع جواز النصب ، وذلك أن يكون المجرور في الصورة السابقة ظاهراً ، أو ضمير المرفوع منفصلاً نحو : ما شأن عبد الله وزيد ، وما أنت وزيد ، فالأحسن جرّ زيد في الأول ، ورفع في الثاني . لإمكان^(٥) العطف ، وهو الأصل . ويجوز فيه النصب^(٦) مفعولاً معه ، ومنعه بعض المتأخرين كإبن الحاجب ، وردّ بالسّماع ، قال :

— ٨٧٨ — . وما أنتَ والسيرَ في متلفٍ^(٧) .

(١) « وما شأنك وزيداً » سقط من أ . (٢) في المثال السابق وهو : « مالك وزيداً » .

(٣) في المثال السابق وهو : « ما شأنك وزيداً » . (٤) ط : « أو ملابسك » .

(٥) ط : « لا إمكان العطف » تحريف . (٦) أ : « ويجوز فيه العطف » . تحريف .

(٧) لأسامة بن الحارث الهذلي ، وتماه :

• يُبَرِّحُ بِالذَّكَرِ الضَّابِطِ •

سيبويه ١ : ١٥٣ ، وابن يعيش ٢ : ٥٢ . والأشعموني ٢ : ١٣٧ .

والذكر : الحمل . والضابط : القوي .

وسمع : ما أنت وزيداً ، وكيف أنت وزيداً^(١) ، وكيف أنت وقصعة من ثريد .
قال سيويه : أي ما كنت وزيداً . وكيف تكون وقصعة من ثريد ، لأن « كنت »
و « تكون » يقعان هنا كثيراً . انتهى .

قال الفارسي وغيره : و « كان » هذه المضمره تامّة . لأن الناقصة لا تعمل هنا .
فكيف حال هنا^(٢) واختاره الشلّويين .

وقال أبو حيان : الصحيح أنها الناقصة ، وأنها تعمل هنا ، فكيف خبرها
وكذا « ما » .

واختلف في تقدير سيويه مع : « ما كنت » ، ومع « كيف تكون » : أذلك مقصود
لسيويه أم لا ؟ .

فقال السّيرافي : هو غير^(٣) مقصود ، ولو عكس لأمكن .

ورد المبرّد على سيويه ، وقال : يَصْلُحُ في كلٍّ منهما الماضي ، والمستقبل ،
وتابعه ابن طاهر .

وردّ ابن ولاد على المبرّد ، وقال : إنه لا يجوز إلّا ما قدره سيويه ، لأن « ما »
دخلها معنى التحقير والإنكار ، إذ يقال لمن أنكّر عليه مخالطة زيد أو ملاسته : ما
أنت وزيداً ، لا لمن يقع منه ذلك ، ولا ينكر إلّا ما ثبت واستقرّ دون ما لم يقع . وليست
لمجرّد الاستفهام .

وأما كيف فعلى بابها من الاستفهام^(٤) ، والمعنى : كيف تكون إذا وقع كذا ،
أي على أي حال لكون^(٥) الاستفهام إنما يكون عن المستقبل .

الرابع : ما يختار فيه النّصب مع جواز العطف ، وذلك أن يجتمع شروط العطف ،

(١) « وكيف أنت وزيداً » سقطت من أ .

(٢) ب ، ط : « فكيف حال دون هنا » بزيادة « دون » صوابه في أ . والأسلوب يعيّن إسقاطها .

(٣) أ : « هو عندي مقصود » . (٤) أ : « فعمل بابها من الاستفهام » تحريف .

(٥) أ ، ب : « يكون الاستفهام » يوضع : « يكون » بالياء مكان : « لكون » .

لكن يخاف منه فوات الميعة المقصودة نحو : لا تغتذ بالسّمك واللبن ، ولا يعجبك الأكل والشّبع ^(١) . أي مع اللبن ، ومع الشّبع . لأنّ النصب يبيّن مراد المتكلّم والعطف لا يبيّنه .

وكذا إذا كان فيه تكلف من جهة المعنى نحو :

٨٧٩ - فكونوا أنتم وبَنِي أَبِيكُمْ مكان الكلّيتَيْنِ من الطُّحَالِ ^(٢)

فإن العطف ، وإن حَسُنَ من حيث اللفظ ، لكنه يؤدي إلى تكلف في المعنى .
لذا يصير التقدير : كونوا أنتم وليكونوا هم ، وذلك خلاف المقصود .

فإن لم يصلح الفعل للتسلط على تالي الواو ^(٣) امتنع العطف عند الجمهور ، وجاز النصب على الميعة ، وعلى إضمار الفعل الصّالح نحو : « فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وشركاءكم » ^(٤) ، لا يجوز أن يجعل : « وشركاءكم » ^(٥) معطوفاً (٢٢٢) لأن « أجمع » لا ينصب إلا الأمر ، والكَيْد ونحوهما ، فأما أن يجعل مفعولاً معه ، أو مفعولاً بـ « أجمعوا » مقدراً . ومثله : « تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ » ^(٦) « فالإيمان مفعول » معه ، أو مفعول بـ « اعتقدوا » مقدراً .

فإن لم يحسن والحالة هذه « مع » موضع « الواو » تعيّن الإضمار ، وامتنع المفعول معه أيضاً كقوله :

٨٨٠ - وَرَزَجْنِ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا ^(٧) .

(١) من قوله : « والشّبع » إلى قوله : « لأنّ النصب سقط من أ .

(٢) سبق ذكر الشاهد رقم ٨٧٤ . (٣) ط : للتسلط على المعطوف .

(٤) يونس ٧١ . (٥) ط : « وشركاءكم »

(٦) الحشر ٩ . (٧) للراعي النّميري . وصدّره :

« إذا ما الغانياتُ يَرَزْنَ يَوْمًا » .

ومن شواهد الأشموني ٢ : ١٤٠ ، وأوضح المسالك رقم ٢٥٩ .

لأن « زَجَّحَن » غير صالح للعمل في العيون ، وموضع الواو غير صالح لـ « مع » .
فيقدَّر : و « كحلن » .

وذهب جماعةٌ منهم أبو عُبَيْدَةَ ^(١) . والأصمعيّ . وأبو محمد اليزيدي ^(٢) ،
والمازني ، والمبرد : إلى جواز العطف على الأول ، بتضمن العامل معنىً يتسلط به على
المتعاطفين . واختاره الجرمي . وقال : يجوز في العطف ما لا يجوز في الإفراد نحو :
أكلت خبزاً ولبناً ، فيضمّن وزجّجن : معنى حسنّ .

الخامس : ما يجوز فيه العطف ، والمفعول معه على السواء ، وذلك إذا أكّد ضمير
الرفع المتصل نحو : ما صنعت أنت وإيّاك ^(٣) ، ونحو : رأسه والحائط أي :
« خلّ » أو « دَع » . وشأنك ^(٤) والحجّ ، أي : عليك بمعنى : الزم ، وامرأاً ونفّسه
أي : « دع » . وذلك مقيسٌ في كلّ متعاطفين على أضمار فعل لا يظهر . فالعبارة
في ذلك ، والعطف جائز .

والفرق بينهما من جهة المعنى : أنّ العبارة يفهم منها الكون في حين واحد ، دون
العطف ، لاحتماله مع ذلك التقدّم والتأخّر . قال أبو حيّان : وفي تمثيل سيبويه بهذه
الأمثلة ، ردٌّ على من يعتقد أنّ المفعول معه ، لا يكون إلّا مع الفاعل .

• • •

(١) انظر ١ : ٦٨ .

(٢) في النسخ الثلاث : وأبو محمد واليزيدي « بواو العطف تحريف ، فإن اليزيدي كان يكتفي بأبي
محمد .

(٣) في النسخ الثلاث : « ما صنعت أنت وإيّاك » بالياء تحريف صوابه من سيبويه ١ : ١٥٠ حيث
يقول : هذا باب : ما يظهر فيه الفعل ويتنصب فيه الاسم : لأنه مفعول معه ، ومفعول به ، كما
أنتصب نفسه في قولك : « إمراً ونفّسه » وذلك قولك : « ما صنعت وأباك » بالياء .

(٤) أ : « وما بك » مكان : « وما شأنك » ، تحريف .

(ص) : ويطابق الأول خبر^(١) ، وحالٌ بعده ، وأوجه ابن كَيْسَانَ .

(ش) : إذا وقع بعد المفعول معه خبر لما قبله ، أو حالٌ طابق ما قبله نحو : كان زيد وعمرأ مُتَّفَقًا^(٢) . وجاء البردُ والطَّيَالِسَةُ شديداً^(٣) .

ويجوز عدم المطابقة لما قبل بأن تُثَنَّى نحو : كان زيد وعمرأ مُتَّفَقَيْنِ ، وجاء البردُ والطَّيَالِسَةُ شَدِيدَيْنِ .

ومنع ذلك ابن كَيْسَانَ ، وأوجب المطابقة للأول ، قال أبو حِيَّان : وإياه نختار ، لأن باب المفعول معه باب ضيَّقَ ، وأكثر النحويين لا يقيسونه ، فلا ينبغي أن نقدم على إجازة شيء من مسأله إلاّ بِسَمَاعٍ من العرب .

(١) «الأول» سقطت من أ ، ب .

(٢) من قوله : كان زيد وعمرأ مُتَّفَقًا إلى قوله : «كان زيد وعمرأ متفقين سقط من أ .

وفي ب : «كان زيد وعمرأ» بالرفع ، تحريف .

(٣) في ب : «شديد» بالرفع ، تحريف .